المملكة العربية السعودية/ منظمة العفو الدولية تجدد دعواتها
لوضع حد لعمليات الإعدام فوراً

نفذت المملكة العربية السعودية حكم الإعدام اليوم في ستة صوماليين. وبذلك يصل العدد الإجمالي لمن أعدمتهم خلال الأشهر الأربعة الأخيرة إلى ما لا يقل عن RN شخصاً، بينهم PV في OMMR. وكان ما يعادل ثلثي هؤلاء تقريباً من رعايا الدول الأجنبية.

كما أعدم أربعة أشخاص آخرين يوم الجمعة أيضاً. ومنظمة العفو الدولية تشعر بقلق بالغ حيال الزيادة المروعة في معدل عمليات الإعدام في المملكة العربية السعودية حتى هذا الوقت من العام الحالي، وتخشى أن تنفذ عمليات إعدام جديدة في الأيام أو الأسابيع المقبلة.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أصدرت في OP ديسمبر/كانون الأول OMMQ بياناً حثت فيه الملك فهد، ملك المملكة العربية السعودية، على تخفيف جميع أحكام الإعدام النافذة إثر إعدام ثمانية أشخاص خلال ما لا يزيد عن أسبوع واحد. ومع الزيادة الأخيرة في عمليات الإعدام، تجدد منظمة العفو الدولية دعواتها إلى الملك فهد لوضع حد لعمليات الإعدام، ومواءمة إجراءات المحاكمات للأشخاص الذين يواجهون مثل هذه العقوبات مع المعايير الدولية.

إن السرية التي تحيط بنظام القضاء الجنائي تصل إلى حد عدم إبلاغ المتهمين وعائلاتهم، في معظم القضايا، بالتهم الموجهة إليهم، وبسير الإجراءات القانونية المتعلقة بها. ومثال ذلك قضية الصوماليين الستة الذين أعدموا في وقت سابق من نهار اليوم. إذ كانت منظمة العفو الدولية قد كتبت في ON فبراير/شباط OMMR، إلى وزير الداخلية بشأن وضع الرجال الستة، الذين كانت منظمة العفو الدولية تخشى أنهم ما زالوا محتجزين على الرغم من انتهاء مدة الحكم بالسجن والعقوبة الجسدية الصادر بحقهم. ولم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد على رسالتها هذه، وإنما علمت اليوم أنه قد تم إعدام هؤلاء الرجال في حقيقة الأمر. ولم يكن الرجال على علم بأنهم معرضون لخطر الموت.

وعلاوة على ذلك، فمن المحتمل أن يكون المتهمون قد أدينوا على أساس اعترافات انتزعت منهم بالإكراه وتحت التعذيب وبطرق مخادعة، دونما أدلة أخرى. كما إن المحاكمات التي خضعوا لها لم تلبِّ بأي حال من الأحوال المعايير الدولية للمحاكمة النزيهة. فإجراءات المحاكمة تتم خلف أبواب مغلقة، حيث لا تتاح للمتهمين فرصة ممارسة حقهم في التمثيل القانوني، وفي حالة الرعايا الأجانب، لا تتاح لهم حتى فرصة الحصول على المساعدة من قنصليات دولهم.
إن منظمة العفو الدولية تعترف بحق جميع الحكومات في تقديم الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم جنائية معترف بها إلى العدالة، ومسؤوليتها عن ذلك. بيد أن المنظمة تناهض عقوبة الإعدام باعتبارها الانتهاك الأقصى للحق في الحياة. والمنظمة ملتزمة بالدفاع عن جميع الأشخاص ضد ما يرتكب من انتهاكات لهذه الحقوق الأساسية المعترف بها دولياً.

والمنظمة تجدد دعواتها إلى الملك فهد، ملك الممكة العربية السعودية، إلى تخفيف جميع أحكام الإعدام القائمة، وإلى مواءمة إجراءات المحاكمات للأشخاص الذين يواجهون مثل هذه العقوبات مع المعايير الدولية.

خلفية
ضمت قائمة من أعدموا منذ ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي NP باكستانياً، وستة صوماليين، وأربعة فليبينيين، وثلاثة هنود، وثلاثة تايلانديين، وخمسة عراقيين، وأفغاني واحد، وNS مواطناً سعودياً بينهم امرأة واحدة.